**دور اللجان الشعبية في قطاع غزة في الدفاع عن حق العودة**

**د.خالد شعبان**

حرص الفلسطينيون على استمرار نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد نكبة عام 1948 سعياً منهم إلى تحرير فلسطين، بالإضافة إلى حماية حقوق اللاجئين في أماكن سكناهم الجديدة المؤقتة، حيث تعددت أدواتهم النضالية على جميع المستويات السياسية والعسكرية والإجتماعية والثقافية ...، حرصا منهم على استمرار قضيتهم على جميع الصعد الدولية والاقليمية.

وقد جاءت نتائج حرب عام 1967 أن أدت إلى نتائج مخيبة لأمال وأحلام الفلسطينيين، حيث وقعت فلسطين بأكملها بالإضافة إلى أجزاء من أراضي الدول العربية تحت الإحتلال الإسرائيلي، وبالتالي أصبح معظم الفلسطينيين لاجئين سواء في أرض فلسطين أو خارجها.

يعيش اللاجئون الفلسطينيون، والذين تزيد نسبتهم عن 75% من ت عداد الفلسطينيين في العالم في 58 مخيماً معترف بها من الأونروا في فلسطين والأردن ولبنان وسوريا، بالإضافة إلى تواجد أعداد منهم في معظم دول العالم، وتمتاز أوضاعهم بشكل عام بالكثافة السكانية والفقر وأوضاع اجتماعية وصحية سيئة.

يدعي الإسرائيليون أن قرار 194 قرار غير ملزم باعتباره توصية ذات طابع انساني ولكن الإشكالية هنا تكمن في رغبة اللاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم بالعودة إلى فلسطين، وكذلك تذهب الأمم المتحدة في جميع مؤتمراتها في كل عام إلى التأكيد على قراراتها الشرعية الصادرة عنها حول القضية الفلسطينية وهو الأمر الذي يجعل قرار 194 ملزماً للأطراف ذات الصلة.

 يعتبر القرار 194 حق ليس فيه منة من المجتمع الدولي والشرعية الدولية، من الممكن أن تتحقق خلال فترة زمنية معينة وبعدها تلغى، حيث تعتبر المصدرة للحق هي حرية رسمية وهي مصدر الشرعيات لمعظم دول العالم، وبالتالي يحق لكل لاجئ ان يمارس حقه في الوقت الذي يريد، مع العلم ان هذا الحق لا يسقط بالتقادم، وذلك في ظل عدم تنازل اللاجئين عن حقهم في العودة إلى مدنهم وقراهم التي طردوا منها.

أدت الأوضاع المريرة في المخيمات والأوضاع السياسية بشكل عام إلى تراكم حلم العودة إلى الأراضي والديار في جميع أماكن اللاجئين، ومما ساعد على ذلك المؤسسات المتعددة التي أنشأها الفلسطينيون، والتي كان لها الدور الواضح في الحفاظ على القضية الفلسطينية باعتبارها أحد أهم قضايا النظام الدولي، وقد أدى تعدد المؤسسات الفلسطينية وانتشارها الواسع بين اللاجئين الفلسطينيين إلى تعزيز ثقة اللاجئين بقيادتهم ومؤسساتهم في العودة إلى فلسطين، والى تراكم تحقيق حلم العودة إلى الأراضي المحتلة عبر الأجيال ، وسنقوم من خلال هذه الدراسة بشرح وتحليل آليات عمل وأهداف اللجان الشعبية في قطاع غزة.

مخيمات اللاجئين في قطاع غزة

يوجد في قطاع غزة ثمانية مخيمات هي : الشاطئ، جباليا، رفح، النصيرات، المغازي، دير البلح، خانيونس والبريج. والمخيمات في القطاع موزعة في شتى أرجائه من شماله إلى جنوبه، ولكنها مركزة في المنطقة الوسطى، وتعتبر مخيمات غزة من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان، حيث يتراوح عدد سكان المخيم الواحد ما بين ثلاثين الى ما يزيد عن مئة ألف نسمة، أما من الناحية الجغرافية فهناك بعض المخيمات المترابطة والمتداخلة مع البلديات مثل مخيم جباليا، فهو مرتبط ومتداخل مع بلدية جباليا ويتلقى الخدمات منها باستثناء المياه. كما هو الحال مع مخيم الشاطئ فهو متداخل مع بلدية غزة ويشرف عليه مجلس بلدي، أما المخيمات الوسطى فهي تجمعات منفصلة يوجد بها مجالس محلية مثل القرى، أما مخيم دير البلح فهو مفصول، ولكن ضمن بلدية دير البلح ويتلقى خدماته منها، أما مخيم خان يونس فيتبع لبلدية خان يونس، وكذلك مخيم رفح يتبع لبلدية رفح. لذا يوجد في قطاع غزة ثلاثة مخيمات مفصولة تماماً عن المدن هي، المغازي والبريج والنصيرات، بينما يوجد خمسة مخيمات متداخلة مع المدن هي دير البلح وخان يونس ورفح والشاطئ وجباليا، وفي كل هذه المخيمات يشارك اللاجئون في عضوية المجالس البلدية.

يسود في المخيمات في قطاع غزة وضع خاص، سواء من حيث عدد السكان، أو من حيث تداخل المخيم والمدينة، فبعض المدن أصبحت جزءاً من المخيمات نتيجة امتداد المساحة الجغرافية للمخيم، الأمر الذي أدى الى اعتبار بعض المخيمات مدناً ولها مجالس بلدية، رغم أن وزارة الحكم المحلي، التي تعتبر المخيم عبارة عن مساحة من الأرض تخضع لوكالة الغوث، ولا ينطبق عليها قانون الحكم المحلي، الا أنها تعاملت بشكل استثنائي مع وضعية المخيمات في قطاع غزة، مع ادراكها أن الوكالة هي المسؤولة عن تقديم الخدمات البيئية والصحية والتعليمية، وفعلاً لم تؤثر هذه المشاركة على دور الأونروا بشكل سلبي. وتم تعيين أعضاء منها في المجالس البلدية والمحلية، وتعتبر مخيمات قطاع غزة من المخيمات التي جرت فيها انتخابات للجان الشعبية، بإشراف دائرة شؤون اللاجئين، وعبر المؤتمرات الشعبية التي عقدت في المخيمات، ولكن دون وجود قانون خاص وموحد ينظم تلك العملية، حيث تم تحديد مهمتها من قبل القائمين عليها في الإطار السياسي فقط، لتمثيل اللاجئين سياسياً، بينما بقيت الخدمات من مهمة المجالس البلدية[[1]](#footnote-1)، وفيما يلي نبذة مختصرة عن مخيمات قطاع غزة :

1. **مخيم جباليا:** أنشئ عام 1948م، وهو يقع إلى الشمال الشرقي من مدينة غزة، وعلى مسافة كيلو متر عن الطريق ( غزة – يافا)، يحد المخيم من الغرب والجنوب قريتا جباليا والنزلة، ومن الشمال قرية بيت لاهيا، ومن الشرق بساتين الحمضيات التابعة لحدود بلدية جباليا، بالقرب من بيت لاهيا، بلغت مساحة المخيم عند الإنشاء حوالي 1400 دونم.
2. **الشاطئ**: أنشئ مخيم الشاطئ في عام 1948م، ويقع إلى الشمال الغربي من مدينة غزة ويبعد عن وسط المدينة حوالي 4 كم، ويقع على شاطئ البحر من الجهة الشمالية، بلغت المساحة عند الإنشاء حوالي 747 دونم.
3. **البريج**: أنشئ المخيم عام 1949م على مساحة قدرها 528 دونماً، يقع إلى الجنوب من مدينة غزة، يحده من الشرق خط الهدنة، ومن الغرب مخيم النصيرات، ومن الشمال وادي غزة، ومن الجنوب مخيم المغازي.
4. **النصيرات**: أنشئ عام 1948م، بلغت مساحة المخيم عند الإنشاء حوالي 588دونم، ويضم أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم إبان النكبة.
5. **المغازي**: أنشئ عام 1949 ويقع في منتصف قطاع غزة، تقريبا وإلى الجنوب من مدينة غزة يحده من الغرب قربة الزوايدة ومن الشمال مخيم البريج، ومن الجنوب دير البلح بلغت مساحة المخيم عند الإنشاء 599 دونماً.
6. **دير البلح**: أنشئ المخيم عام 1948م، ويقع شمال غرب مدينة دير البلح، بلغت مساحة المخيم عند الإنشاء حوالي 160 دونماً، بلغ تعداد السكان سنة الإنشاء 9000 نسمة.
7. **خان يونس**: أنشئ المخيم عام 1949م، وبلغت مساحته عند الإنشاء حوالي 549 دونماً، ويقع شمال شرق مدينة خان يونس، بلغ عدد السكان سنة الإنشاء 35000.
8. **رفح**: أنشئ عام 1949م، يقع في قلب مدينة رفح، بلغت مساحة المخيم سنة الإنشاء حوالي 1364 دونم.

اللجان الشعبية

تعتبر اللجان الشعبية الفلسطينية من أحد أهم المؤسسات التي تم تشكيلها في أواخر القرن العشرين باعتبارها تابعة لأحد أهم مؤسسات م.ت.ف، وهي دائرة شؤون اللاجئين، وكان العمل المؤسسي الذي تنظمه م.ت.ف، الإهتمام بشؤون اللاجئين في جميع اماكن تواجدهم، من خلال لجان خدمات في المخيمات، حيث كان لهذه اللجان الدور الأكبر في الإهتمام بتجمعات اللاجئين، وقد تطور عملها بعد وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تناول نشاطها الحفاظ على حقوق اللاجئين بشكل عام وحق العودة بشكل خاص، اكد تشكيل اللجان الشعبية على النشاط المؤسسي لـ م.ت.ف ممثلة بدائرة شؤون اللاجئين، حيث استطاعت الدائرة من عقد العديد من الإتفاقات مع الأونروا لتطوير الخدمات المقدمة للاجئين في المخيمات الفلسطينية، ومن خلال اللجان كان هناك تواصل مستمر بين سكان المخيمات وم.ت.ف، تسود المؤسسية عمل اللجان الشعبية فهي تتميز بوجود الإطار القيادي وآليات العمل ولجان الإشراف والتطوير، والرؤية الوطنية المنبثقة عن المؤسسة الرسمية.[[2]](#footnote-2)

تعتبر عودة اللاجئين الفلسطينية قضية اساسية في برامج وأهداف اللجان الشعبية، وهي ثابتة لدى اللجان في جميع أماكن تواجدها سواء على مستوى الشعارات او مستوى البرامج او مستوى الأهداف، كما تعكس اليات عمل اللجان الشعبية التطورات التي تحدث على مستوى القضية الفلسطينية، والتي تؤكد بشكل كبير على درجة تمسك كبيرة من الشعب الفلسطيني بحقه في العودة إلى أراضيه التي طرد منها بفعل القوة العسكرية الإسرائيلية.

يمكن حصر أهم أهداف اللجان الشعبية بالتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عن فقدانها حسب القرار 194 والوقوف أمام كل المؤامرات التي تدعو لإلغائه أو إسقاطه، وتعمل اللجان الشعبية لتحقيق أهدافها وخاصة حق العودة من خلال تعزيز الوعي السياسي للفلسطينيين من الجيل الناشئ من خلال اقامة الندوات والمهرجانات والأفلام الوثائقية والرحلات، كما تقيم اللجان الشعبية المهرجانات الجماهيرية في المناسبات الوطنية، وإحياء التراث الشعبي الفلسطيني، واصدار النشرات التي تتعلق بحياة الشعب الفلسطيني مثل النكبة، حيث تعمل اللجان الشعبية على زرع الأمل لدى أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجدهم ومراحلهم السنية المختلفة في تحقيق حلم العودة.

أهداف اللجان الشعبية

منذ حرب عام 1948م وما تبعه من آثار على الشعب الفلسطيني من خلال عمليات التهجير القسرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، فقد ظهرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حيث ترك اللاجئون الفلسطينيون ديارهم بحثاً عن مأوى لحين انتهاء الحرب، وبقي الحال على ما هو عليه فقد توزع الشعب الفلسطيني خارج دياره فمنهم من استقر في مخيمات اللجوء خارج فلسطين وخصوصاً دول الطوق والجزء الآخر استقر في الضفة الغربية والجزء المتبقي فاستقر في قطاع غزة، وقد خصصت منظمة التحرير الفلسطينية دائرة تهتم بشؤون اللاجئين الفلسطينيين وذلك عام 1964م هدفها الحفاظ على حقهم في الرجوع إلى وطنهم وخوفا من تذويب قضيتهم الوطنية، فقد عاش الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين في ظروف صعبة للغاية حيث عانى المخيم من الفقر والاكتظاظ السكاني والحيز الجغرافي الضيق الذي يحوي عشرات الآلاف من السكان، فقد بدأت اللجان الشعبية عملها داخل المخيمات بتوفير مقومات الثورة المنظمة للتمرد على واقع الاحتلال،

تعددت نشاطات الفلسطينيين في استمرار المطالبة بحقهم في العودة من خلال انشاء جمعيات ولجان متعددة سواء داخل فلسطين أو خارجها توحد صفوفهم، وتؤيد مطالبهم، وحصولهم على تأييد المجتمع الدولي، مثل مؤتمرات مكافحة العنصرية وأهمها مؤتمر ديربان، تعتبر المشاركة في هذه المؤتمرات تعزيز لحق العودة عالميا وتحظى بقبول الرأي العام العالمي. ويمكننا تركيز أهم أهداف اللجان الشعبية في مخيمات اللجوء بما يلي[[3]](#footnote-3).

* التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم والتعويض عن كل ما أصابهم من ضرر خلال فترة لجوئهم، وطبقاً للفقرة (11) من القرار الأممي 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، والتمسك به باعتباره الأساس الشرعي والقانوني لتحقيق ذلك.
* الوقوف بحزم أمام كل المؤامرات والمبادرات المحلية والدولي التي تستهدف الانتقاص من هذا الحق أو تدعو لإسقاطه أو التنازل عنه.
* تعزيز ثقة اللاجئين بأنفسهم ، وحمايتهم من التأثيرات السلبية التي تواجههم على كافة الصعد والتي قد تؤثر على ذاكرتهم، أو تضعف ثقتهم بأنفسهم والمطالبة بحقوقهم.
* التأكيد على وحدة حال اللاجئين في فلسطين والشتات، وبذل كل ما هو ممكن لتنسيق وتطوير العلاقة معهم أينما وجدوا.
* التأكيد على إيجاد رؤية استراتيجية موحدة لمسألة حقوق اللاجئين، لا تنتقص من حق العودة للديار والممتلكات، ولا تتعارض مع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن يتمتع بها اللاجئون الفلسطينيون.
* احترام كل المبادرات العاملة في حقل اللاجئين وبالذات التي تدعو للدفاع عن حقوق اللاجئين والتنسيق معها، وفي مقدمتها حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم طبقاً للقرار 194.
* التأكيد على مسؤولية الاحتلال الصهيوني المباشرة عن المأساة التي حلت باللاجئين الفلسطينيين والضغط على المجتمع الدولي لإيجاد الآليات لتنفيذ القرار 194.
* مطالبة المجتمع الدولي بإعادة الاعتبار للجنة التوثيق الدولية لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين أينما وجدوا، وحماية حقوقهم وأملاكهم في فلسطين إلى أن تتحقق عودتهم إليها.
* العمل على تكامل الأدوار مع المؤسسات الرسمية وخاصة دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية كجهة اختصاص وتوحيد السياسات والمواقف وصولاً لحالة من الفهم المشترك تلافياً للمخاطر السياسية التي قد تحدق بقضية اللاجئين.
* رفض الرواية الإسرائيلية حول مغادرة اللاجئين لأراضيهم حيث تدعي إسرائيل أن اللاجئين الفلسطينيين غادروا مدنهم وقراهم طواعية.
* مطالبة الدول المانحة بزيادة موازناتها لسد العجز في ميزانية الأونروا للاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، ورفض أي فكرة لتقليص خدماتها أو نقل صلاحيتها إلى سلطات الدول المضيفة، إلى حين حل قضيتهم حلاً عادلاً طبقاً لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار 194 حيث يعتبر وجود الاونروا لدى معظم اللاجئين الفلسطينيين علامة من علامات التزام المنظومة الدولية التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية.

التصدي لكل المحاولات الإسرائيلية لتجاوز القرار 194 من خلال العودة والتعويض وليس إلى ما تذهب إليه إسرائيل بطريقة غير قانونية من خلال طرح التعويض لليهود الذين غادروا الدول العربية وانتقلوا للعيش في إسرائيل، والواقع يدل على مقارنة غير أخلاقية بداية وغير قانونية، حيث تم تهجير الفلسطينيين من أرضهم بقوة السلاح، ولكن يهود الدول العربية غادروا بمحض إرادتهم، وقانوناً لا يوجد في القانون الدولي ما تذهب اليه إسرائيل من تعويض يهود الدول العربية، وأحياناً تذهب إسرائيل إلى القول بأنه يجب التعويض من خلال صندوق دولي، وهو ما يدل على أن هناك تهرباً اسرائيلياً واضحاً من قبولها للقرار، حيث يقوم مبدأ التعويض على إلزام الدولة التي تنتهك حق الملكية أو إعادة الأمر إلى ما قبل الاحتلال، كما ان على دولة الإحتلال إزالة الآثار الناتجة من ذلك الاحتلال واذا استحال ذلك فإن على دولة الاحتلال اصلاح الضرر من دفع التعويض المادي.

مهام اللجان الشعبية

هنالك العديد من الأنشطة التي تقوم بها اللجان الشعبية منذ تأسيسها ، منها تقديم المساعدات لسكان المخيمات للتخفيف من الأعباء التي يعانون منها، بالإضافة إلى عقد العديد من الدورات وورش العمل بالإضافة إلى إقامة المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة، كذلك التنسيق بين اللجنة الشعبية ووكالة الغوث الدولية في العديد من القضايا التي تهتم بموضوع اللاجئين، وتقوم اللجان الشعبية بالعديد من المهام والتي تشكل بالأساس متابعة حثيثة من قبل اللجنة الشعبية في متابعة هموم ومشاكل أبناء المخيمات ومن هذه المهام[[4]](#footnote-4):

1. التنسيق مع المؤسسات والهيئات العاملة في مجال اللاجئين سواء داخل الوطن وخارجه.
2. متابعة خدمات الأونروا التي تقدمها في المخيم وحثها على تحسين وتطوير خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين بما ينسجم مع الزيادة المضطردة في اعداد اللاجئين.
3. التصدي عبر الإجراءات النقابية والإعلامية للتقليصات في الخدمات التي تقدمها الأونروا وذلك بالتنسيق مع باقي اللجان والفعاليات في المجتمع المحلي.
4. المتابعة اليومية لمشاكل وشكاوي اللاجئين في المخيم والعمل على حلها.
5. العمل على خلق حالة من التفاعل ما بين الجمهور واللجنة الشعبية في المخيم.
6. زيادة الوعي بين الشباب من الجنسين حول قضية اللاجئين وحق العودة وترسيخ الذاكرة الفلسطينية.
7. العمل على بلورة قوى شعبية ضاغطة باتجاه الالتزام الرسمي بحق العودة.
8. التواصل مع الشخصيات السياسية المؤثرة في المجتمع وفصائل العمل الوطني والإسلامي.
9. التعاون مع اللجان الشعبية الأخرى العاملة في المخيمات في قطاع غزة والضفة الغربية.
10. التواصل والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية.
11. التنسيق ما بين البلدية وبين المؤسسات الحكومية صاحبة العلاقة في المخيم.

خلاصة

يلاحظ من خلال الورقة البحثية أن اللجان الشعبية أصبحت واحدة من أهم المؤسسات الداعمة والراعية لحق العودة، نتيجة للأعمال التي تؤديها اللجان الشعبية في قضية حق العودة. ويتضح من آلية عمل اللجان الشعبية تواصلها المستمر مع جميع الأطراف سواء الشعب الفلسطيني أو م.ت.ف، أو المؤسسات العالمية مثل الأونروا، وما تتميز به اللجان هو قدرتها على التأثير والتأثر بالأحداث والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

تعددت أدوات اللجان الشعبية لتحقيق حق العودة، والتي على بساطتها فإن نتيجتها الأساسية هي تعزيز الوعي السياسي للجيل الجديد من ابناء الشعب الفلسطيني، ومن أهم الأدوات التي تناولتها الدراسة هي تنظيم الحملات الإعلامية، وإقامة الفعاليات الشعبية، وتنظيم البرامج التي تعزز التواصل مع اللاجئين في جميع أماكن تواجدهم، والتأكيد دائما على التمسك بحق العودة واعتباره حق ثابت ومقدس ولا يسقط بالتقادم.

1. -تيسير نصر الله ،مقارنةبيندورلجانالمخيماتفيالضفةالغربيةوقطاعغزة،مخيماتاللاجئينوالانتخاباتالمحلية،معهدإبراهيمأبولغدللدراساتالدولية, جامعةبيرزيت, فلسطين، 2005م، ص67 . [↑](#footnote-ref-1)
2. - خالد شعبان ، هشام ابو هاشم ، دور اللجان الشعبية في تعزيز الوعي السياسي للاجئين الفلسطينيين –مخيم جباليا نموذجا ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، العدد 54-55 يوليو 2019 . [↑](#footnote-ref-2)
3. - <https://www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=85325>، اللجان الشعبية وتطويرها وعزيزها 15/8/2015 .موقع امد للاعلام . [↑](#footnote-ref-3)
4. خالد شعبان ، هشام ابو هاشم ...مرجع سابق [↑](#footnote-ref-4)